الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/49/749
2 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
البند ٤٣ من جدول الأعمال

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

يشرفني أن أحيل طيه موجز الرئيس (جزئين) للمشاورات التي أجريت بشأن الطرائق الجديدة المرتقبة للتمويل (انظر المرفقين الأول والثاني).

وسأغدو ممتنا لو قمتم بتعميم هذا الموجز بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣.

(توقيع) ت. ب. شرينيفاسان
السفير ونائب الممثل الدائم
رئيس، المشاورات المتعلقة بتمويل
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

081294 081294 94-47864

المرفق الأول

موجز الرئيس للمشاورات المتعلقة بتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

الجزء الأول

١ - دعا رئيس الجمعية العامة إلى عقد مشاورات بشأن الطرائق الجديدة المرتقبة للتمويل في دورة مستأنفة للجمعية العامة عقدت في ٢١ حزيران/يونيه. وأدلى نائب رئيس الجمعية العامة ببيان باسم الرئيس. وإثر مشاورات أجراها رئيس الجمعية العامة، تم اختيار السفير ت. ب. شرينيفاسان (الهند) رئيسا.

٢ - وأدلى الرئيس ببيان استهلالي شدد فيه على أن المشاورات تشكل جزءا من عملية الإصلاح الشامل وأنه يلزم أن تواصل الدول الأعضاء إيلاء اهتمام لمسألة موارد التمويل. وأشار أيضا إلى السياق العام للمساعدة الإنمائية الرسمية التي لا تزال تقل عن المستوى المطلوب في ضوء الاحتياجات المحددة بدرجة جيدة للبلدان النامية. وأعرب عن الأمل في إمكانية التوصل إلى أرضية مشتركة يمكن أن يقام عليها أساس ثابت ودائم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

٣ - وعرض وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة تقرير الأمين العام (A/48/940). وشدد خلال هذا العرض على أن حالة الموارد للأنشطة التنفيذية داخل منظومة الأمم المتحدة لا تزال عسيرة وتقتضي إيلاء عناية فعالة وعاجلة. وأشار إلى ضرورة إقامة شراكة جديدة بين الدول الأعضاء من أجل توفير أساس أكثر ضمانا واستقرارا لتمويل الأنشطة التنفيذية.

٤ - واتفق على إعادة عقد المشاورات أثناء انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك عقب اتصالات غير رسمية يجريها الرئيس. ولهذا استؤنفت المشاورات في ١١ تموز/يوليه.

٥ - وقوبل تقرير الأمين العام بالترحيب بوصفه أساسا لهذه المشاورات. وفي الوقت ذاته، أشير إلى أن التقرير كان سيستفيد من عرض لبدائل مؤقتة لخيارات التمويل. وفي هذا الصدد، أعيد إلى الأذهان أن الفقرة ٦٣ من التقرير أشارت إلى أن من الضروري أن تقوم الدول الأعضاء بتوفير المزيد من التوجيه بشأن الخيارات التي يمكن الأخذ بها وإلى أن الأمين العام سيكون على استعداد لتدارس هذه المسألة مع الدول الأعضاء.

٦ - وأيّدت الوفود ما جاء في التقرير من آراء مؤداها أن مستوى الموارد المتاحة هو انعكاس للخيارات السياسية للدول الأعضاء. وبالتالي فإن عكس اتجاه حالة الموارد الحالية يتجاوز عملية إصلاح آليات التمويل. واقتُرح إجراء تحليل للعوامل التي تسهم في الانخفاض الحالي للموارد داخل منظومة الأمم المتحدة.

٧ - وأعرب عن قلق واسع النطاق إزاء انخفاض الموارد المتاحة لصناديق وبرامج الأمم المتحدة. ولوحظ أن المساعدة الإنمائية الرسمية تقل عن نصف النسبة المستهدفة البالغة ٠,٧٠ في المائة التي حددتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٠. وأشير إلى التحليل الوارد في التقرير بشأن نقاط ضعف النظام الحالي، بما في ذلك مسألة تقاسم الأعباء والضعف نظرا للاعتماد المفرط على بضعة مانحين رئيسيين فيما يتعلق بالجزء الأكبر من الموارد. وفي هذا السياق، أشير أيضا إلى ازدياد الدعم المقدم من البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق تقاسم التكاليف. ولوحظ أن عمليات إصلاح نظم الحكم التي جرى الاضطلاع بها أخيرا تستهدف، في جملة أمور، إحداث زيادة مستمرة في الموارد للأنشطة التنفيذية عن طريق نظام جديد وآليات جديدة للتمويل؛ وإلى أن الاهتمام بزيادة الموارد يعود إلى عام ١٩٧٧ على الأقل وإلى قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

٨ - وفي هذا السياق، أشير أيضا إلى أن الطلب على الدعم في مجال الأنشطة التنفيذية قد ازداد، بما في ذلك من جانب البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وفضلا عن ذلك، فإن المساعدة المقدمة لعمليات حفظ السلم والمساعدة الإنسانية وضعت مطالبات متعاظمة على الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء. وإن هذه الحالة تتطلب وضع تركيز خاص على مدى كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية التي يمكن أيضا استخدامها كعامل حفاز للبلدان كي تسهم بالموارد. وقيل إنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص لاستخدام الموارد المخصصة للبرامج إلى أقصى حد وتحقيق النتائج المثلى على الصعيد القطري.

٩ - وقيل إن مسألة مستويات الموارد تقتضي سياقا أوسع مما نص عليه قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، إذا ما أريد تحقيق الهدف المتمثل في إتاحة موارد يمكن التنبؤ بها ومضمونة. وهذا لا يعني فتح باب المناقشة من جديد للقضايا ذات الصلة بالتنظيم، ولكنه يقتضي أيضا، بالإضافة إلى العوامل المتصلة بالآلية الجديدة للتمويل، التي حُددت في القرار ١٦٢/٤٨، النظر في طائفة من العوامل التي تؤثر على مستويات الموارد.

١٠ - كذلك جرى الإعراب عن بعض الآراء فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة الموارد المخصصة للبرامج إلى الحد الأقصى وتقليل التكاليف الإدارية إلى الحد الأدنى. كما أشير إلى الزيادة السريعة التي طرأت على الأموال التكميلية أو تقاسم التكاليف.

١١ - وسلمت المشاورات بوجود مصلحة مشتركة بين البلدان المتلقية والبلدان المانحة في إطار المساعدة الانمائية. فإلى جانب الاسهام في الرخاء العام للعالم، تتلقى البلدان المانحة عائدات من التعاون الانمائي عن طريق خدمات الخبراء والخدمات الأخرى.

١٢ - وكان هناك أيضا اهتمام واسع النطاق بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام والمتعلقة بتقلبات أسعار الصرف وبإيجاد نظام لتحديد أهداف الموارد كل ثلاث سنوات. ويلزم زيادة إيضاح هاتين التوصيتين.

١٣ - واتفق على أن إحراز تقدم في المشاورات يقتضي إعداد جدول لعقد عدد من الاجتماعات أثناء انعقاد الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة على أن تسفر عن نتائج ملموسة بأسرع ما يمكن، شريطة ألا يتجاوز ذلك حزيران/يونيه ١٩٩٥. ووفقا للقرار ١٦٢/٤٨، ينبغي أن تستهدف العملية تحديد نظام وآليات للتمويل تفضيان الى زيادة كبيرة في الموارد على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون. وجرى التأكيد من جديد على السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٦٢/٤٨، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وبغية تيسير هذه العملية، سوف يطلب الى الأمين العام تقديم تقييم للخيارات المفضلة على أساس التوجيه الاضافي الذي توفره الدول الأعضاء. واتفق كذلك على عدم فتح باب مناقشة التقدم المحرز في الاصلاحات المؤسسية بموجب القرار ١٦٢/٤٨ أثناء المشاورات المتصلة بالتمويل.

١٤ - وقدمت الأمانة العامة أجوبة على عدد من الأسئلة التي طرحتها الوفود. وأشير أثناء ذلك إلى الجهد التعاوني الذي بذل أثناء إعداد تقرير الأمين العام الذي تضمن الصناديق والبرامج. وتم تقديم معلومات عن عمل مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات، ومفهوم "الحد الأدنى" والغرض من تحديد أهداف الموارد لمدة ثلاث سنوات، ونظام العقوبة المطبَّق فيما يتعلق بالأنصبة المقررة وفقا للمادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، والصلة بين التبرعات المعلنة المتفاوض عليها والتبرعات الطوعية، وما لها من تأثير محتمل على حقوق السحب الخاصة. وقدمت إيضاحات إضافية من جانب الصناديق والبرامج فيما يتعلق بالأسئلة التي وجهت إليها بصفة محددة.

١٥ - وأثيرت مسألة تكاليف الدعم الإداري وتكاليف دعم البرامج من قبل عدد من الوفود واتفق على أن الصناديق والبرامج سوف تقدم المعلومات ذات الصلة. وأوردت كذلك إشارة إلى الأرقام التي أصدرتها منذ عهد قريب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتبيَّن منها أنه حدث انخفاض في المساعدة الانمائية الرسمية من حيث نسبتها المئوية وأرقامها المطلقة على حد سواء خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣.

١٦ - واتفق على أن يتقرر موعد جولة المفاوضات الرسمية المقبلة في شهر تشرين الأول/أكتوبر رهنا بقرار تصدره الجمعية العامة بشأن تحديد عملية المشاورات في دورتها التاسعة والأربعين. واتفق كذلك على أن يكون محور المشاورات المقبلة هو تمويل الاحتياجات، بما في ذلك مستوى موارد الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في إطار منظومة الأمم المتحدة. وأعلن أن مجهودا سيبذل أيضا لوضع جدول زمني لكامل هذه العملية بالاضافة الى قائمة مؤقتة بالمواضيع التي سينظر فيها بهدف إحراز نتائج وفقا للقرار ١٦٢/٤٨.

المرفق الثاني

موجز الرئيس للمشاورات المتعلقة بتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

الجزء الثاني

١ - قدم رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، في بيان أدلى به في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في إطار البند ٥٦ المعنون إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، فكرة عامة عن حالة المفاوضات المتعلقة بالطرائق الجديدة المرتقبة وفقا للمرفق الأول لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٢ - وبعد ذلك قررت الجمعية العامة تمديد عملية المشاورات المتصلة بالفقرات ٣١ الى ٣٤ من المرفق الأول للقرار ١٦٢/٤٨ الى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية؛ وأجريت هذه المشاورات في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بشأن الطرائق الجديدة المرتقبة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وترأس هذه المشاورات السفير ت. ب. شرينيفاسان (الهند). وجرى توزيع موجز الرئيس للمشاورات السابقة التي أجريت في ٢١ حزيران/يونيه و ١١ تموز/يوليه، وهي تشكل جزء لا يتجزأ من الموجز الحالي (انظر المرفق الأول).

٣ - وانصب التشديد على ما لهذه المشاورات من طابع ذي أهمية حاسمة. وأشير الى أن الصعوبات المالية الخطيرة التي تواجهها الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلم والميزانية البرنامجية العادية لا تقتصر عليها وحدها فحسب بل إن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية تعاني هي الأخرى من حالات عجز كبيرة فيما يتعلق بالموارد. وجرى الاعراب من جديد عن أهمية المحافظة على المبادئ الأساسية المتمثلة في الحياد وتعددية الأطراف والطابع الطوعي للتبرعات التي تقدم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية داخل إطار منظومة الأمم المتحدة. وكان الرأي العام هو أنه ينبغي جعل تمويل الأنشطة التنفيذية يقوم على أساس مأمون ويمكن التنبؤ به، وأنه ينبغي معالجة هذه المسألة على وجه الاستعجال.

٤ - ووفقا للقرار الذي اتخذ أثناء المشاورات التي أجريت في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤، اتفق على أن يطلب من الأمين العام تقديم تقرير تكميلي عن أهداف الموارد المتعلقة بالأنشطة التنفيذية خلال السنوات الثلاث المقبلة، واضعا في الاعتبار احتياجات البلدان النامية، ومزايا التعددية، بالاضافة إلى وجهة ومحور أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية وأولوياتها المحددة، ومستوى تمويل البرامج والصناديق خلال السنوات الماضية، والقرارات التي اتخذتها الهيئات التنفيذية للصناديق والبرامج، والولايات الصادرة عن عدة مؤتمرات ومؤتمرات قمة، وإسقاط الموارد المالية المتاحة وآثارها فيما يتعلق بقدرة منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ البرامج. ويمكن بيان الموارد المخصصة لتغطية التكاليف الادارية والبرامج بصفة منفصلة. كما ينبغي وضع تشديد على الموارد الأساسية على أن يؤخذ في الحسبان أيضا مدى توفر الموارد غير الأساسية.

٥ - واتفق على أنه ينبغي، وفقا للفقرة ٣٣ من المرفق الأول من قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨، أن يضمن تقريره التكميلي عددا من خيارات التمويل لنظام تمويل مغير ومحسن بهدف إحداث زيادة كبيرة في الموارد على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومضمون. وينبغي أن تراعى في هذه الخيارات الخبرة السابقة فيما يتعلق بأنشطة الأمم المتحدة المرتبطة بالغايات المتعلقة بالموارد وضرورة أن تظهر كافة الدول المشتركة ارادتها السياسية وشعورها بالمسؤولية والالتزام الحقيقي بالبرامج والصناديق.

٦ - واتفق على اجراء المفاوضات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بعد تلقي التقرير التكميلي للأمين العام.

- - - - -